مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 7 ا العدد 1 ا يونيو 2018 ا
ISSN 2521-8360 (Online)
ISSN 2521-8352 (Print)

مقاربة نظرية حول فلسفة التنويع الاقتصادي وإيجاد البدائل التنموية في الجزائر

(المحركات الأربعة + 01 " المحطة المعرفية)

عبد الغفار غطاس •

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى محاولة معرفة الفلسفة التي تقوم عليها عملية التنويع الاقتصادي، وسبل الخروج من الاقتصاد ذو الدخل الوحيد، عن طريق إيجاد البدائل المختلفة والبحث عن القطاعات البديلة، وذلك عن طريق تحليل الإمكانيات المتوفرة في الاقتصاد الجزائري واستغلالها الاستغلال الأمثل، وقد تبيّن من خلال التحليل محدودية الإنتاجية القطاعية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى مجموعة الإمكانيات والمؤهلات التي يتمتع بها هذا الأخير، كما تم الكشف على بطء وتيرة الإصلاح في الجزائر نظراً لتوفرها على موارد طبيعية كبيرة.

الكلمات الدالة: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، البدائل التنموية، المحركات الاقتصادية.

1- مقدمة

يتطلب البحث في دراسة تنويع مصادر الدخل وتفكيك الارتباط بالمصادر ذات المورد الوحيد، العمل على فهم العناصر المتعلقة بالتنويع الاقتصادي ومعرفة إمكانيات البلد في القدرة على التنويع، وذلك بالنظر في إشكاليتين تتطلب منا التدخل لعمل على الأقل تصحيح أو إدراك للأهمية، الأولى تتمثل في تعديل أسلوب إدارة الفوائض المترتبة على الموارد الطبيعية الكبيرة، والثانية تكون من خلال العمل على تمكين التكنولوجيات الحديثة ورفع القدرات من أجل تنمية قاعدة الموارد الموجودة.

لذلك فإن الوصول إلى إيجاد الحلول وإدراك هاتين الإشكاليتين يعد بالنسبة لبعض البلدان من الأهمية بمكان، كما أنه يحتوي على صعوبات من شأنها أن تكون كقيود تدفع في الاتجاه المعاكس لمنحى التنويع، لهذا فإن العمل في هذا الخصوص ينطوي على مستوى كبير من الفهم والتقييم للخصوصيات والإمكانيات التي يكون على أساسها التنويع والبحث على المصادر البديلة، كما أنه من شأن واقع التجارب للبلدان المتقاربة في السياسات والمكونات أن تسمح بالمعالجة والتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق الأهداف المرغوبة في هذا الإطار.

ففي هذا الإطار نجد أن البلدان الواقعة تحت وطأة المورد الوحيد، تسعى إلى تنويع مصادرها ضمن تحقيق الإمكانيات المتوفرة وتعزيز قدراتها في ذلك، عن طريق الرفع من القدرات الإنتاجية في القطاعات الأخرى، وهذا في إطار من التنافسية العالمية التي لا بدّ منها لضمان التوسع في هذه القطاعات المتنوعة (في هذا الصدد يمكن التمييز بين شكلين من التنويع الأفقي والعمودي (الرأسي)، فالأول ينصرف إلى توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي في قطاع واحد، أما العمودي فيطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسّندات (المعهد العربي للتخطيط 2016، بتصرف). كما يجب في هذا الإطار أن يراعى في هذه القطاعات الاستدامة والقدرة على تحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها لتكون البديل الذي يضمن الخروج من مأزق المورد الوحيد.

2- التنويع الاقتصادي والإمكانات التنموية:

تقوم فكرة التنويع الاقتصادي في الأصل على اعتماد سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، وبمعنى آخر فإن

• جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، إيميل: ab.ghettas@gmail.com

التنويع يمكن أن يشار إليه على أنه تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

لهذا فإن العمل على تحقيق فكرة التنويع الاقتصادي يكون عن طريق اعتماد قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركّزة، تتمكّن من توفير أكبر قدر ممكن من العوائد لعوامل الإنتاج، أي الحصول على دخل أكبر ونسبة أوسع من توفير اليد العاملة، وهذا الوضع يرافق مستوى أحسن من الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

وانطلاقاً من هذا فإن النظر في تحقيق التنويع الاقتصادي خدمة للتنمية يكون كما تم الإشارة إليه في الفقرات السّابقة، لكن تحقيق ذلك يكون من الصعب الوصول إليه ما لم يتم فيه التوفيق بين الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة والمتطلبات الواجبة للقيام بعملية التنمية، فكون أن التنمية تعتبر عملية شاملة وواسعة تستهدف النهوض بالمستويات المادية (الأداء الاقتصادي) والبشرية (التنمية البشرية)، فإن المشكلة التي تكون أمام البلدان ذات المصدر الوحيد تكمن في الموائمة بين تحقيق هدفي التنمية والتنويع بالمستوى والقدر المطلوبين في وقت واحد، وهذا كون هذه العملية متبوعة بالأثر الذي من الممكن أن يظهر نتيجة سوء تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف النهائية للتنمية.

بالإضافة إلى القيود السّابقة فإن البلدان التي تتجه إلى تنويع مصادر دخلها عن طريق التنويع الاقتصادي، تلتزم بالدرجة الأولى بحماية بعض القطاعات الإنتاجية التي تضعها كبدائل مطروحة، وهذا يؤدي إلى خلق تعارض مع ما تفرضه البيئة العالمية، من وجود قدر كبير من الحرية والانفتاح والتخلي عن كل الممارسات التقييدية أمام انسيابية وانتقال عناصر الإنتاج، ولكن بالرغم من هذا فإن الوصول إلى التنمية المراد تحقيقها يتطلب قدراً من هذه الإجراءات الحمائية.

وبالرغم من الأدلة التجريبية التي أبانت عن مستويات التنمية الضعيفة لبعض الأقطار التي انتهجت سياسة التنويع الاقتصادي (كوريا، 1997 والصين، 1990)، والذي يشكّك في العلاقة السببية واتجاه العلاقة بين كل من التنويع والتنمية، إلاّ أنه على الأقل يكون من شأن الاهتمام بإيجاد مصادر تعويضية أو أخرى لتكون الضمان نحو مصادر بديلة أساسية، تقلّل من الآثار السّلبية الناتجة عن تراجع الأهمية للمصادر الرئيسية.

وفي هذا الخصوص يمكن القول بالاستفادة من فوائض المصدر الوحيد للدخل على المدى الزمني القصير والبعيد الأمد، فعلى المدى القصير نمكّن هذا القطاع من نصيب أكبر من الناتج المحلي الإجمالي والعوائد التصديرية – عن طريق التّوسع في عائدات هذا الأخير – أما في المدى البعيد نسعى إلى تحقيق استخدام العوائد المكتسبة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة أساسها التنوّع الاقتصادي، والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات المقابلة للقطاع الرئيسي، وبالتالي فإنه بهذا الشكل يكون القطاع الرئيسي هو الذي يقود عملية التنمية باتجاه القطاعات الأخرى، وهذا التّصور نجده في الأدب الاقتصادي قريب جداً من فكرة ألبرت هيرتشمان حول النمو غير المتوازن بإحداث دفعة قوية لقطاعات معينة في الاقتصاد (القطاعات القائدة) ليعمل على نقل التنمية إلى القطاعات الأخرى (القطاعات التابعة).

وقد أبرزت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية العلاقة الايجابية بين التنويع والتنمية الاقتصادية فنجد العمل الذي قام به (Lambs et Wacziarg, 2003) حيث أوضح فشل التنويع في الإنتاج والموارد في البلدان ذات الدخل المنخفض من أجل النهوض بالتنمية، وهي تعد من بين الدراسات الأولى التي تطرقت إلى هذا الموضوع بالتحليل، كذلك نجد دراسة (Berthélemy, 2005) الذي أوضح مساهمة التنويع في عملية التنمية من خلال ما تضمنته نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى هذا هناك دراسات أخرى في أدبيات التجارة الدولية تناولت بالتحليل العلاقة بين التنويع في مصادر الدخل وقيام التنمية الاقتصادية في الأقطار المختلفة، فنجد دراسة كل من (Klinger et Lederman, 2006) و(Hesse, 2009)) و (Cadot et Al, 2011) بينت أن عملية تنويع الصادرات ترتبط بمستويات الدخل الفردي في القطر، حيث تتأثر هذه الأخيرة (خطط تنويع الصادرات) بمستويات الدخل الفردي المرتفعة في الاتجاه الموجب إلى غاية مستوى معين أين يكون العكس، بخلاف مستويات الدخول الضعيفة فإن العلاقة تبقى موجبة، بالإضافة إلى هذا فإن رومر (Romer) نجده يؤكد على أهمية الوفورات الناجمة من تنويع مصادر الدخل في اعتماد تنوّع في المدخلات الوسيطية

وتعزيز إنتاجية السّلع النهائية، أما على المستوى المحلي نجد كل من الاسهام الذي قدمه (بن علي وزايري، 2016) و(قروف، 2016) لقياس وتقييم أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث خلصتا إلى ضعف مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، مع ملاحظة الارتباط القوي للإيرادات العامة بقطاعات أخرى غير القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

3- الحالة الدراسية الاقتصاد الجزائري نموذجا

يعدّ الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية التي تحصلت على استقلالها السّياسي عام 1962 م بعد فترة استعمارية طويلة دامت مائة وثلاثين سنة (1830- 1962)، تمكّن من خلالها المستعمر من استغلال الثروات الجزائرية ونهبها، ما أدى إلى فقدان الجزائر للعديد من المكاسب والثروات التي من الممكن الحصول عليها دون ذلك، وسعياً منها لإعادة بناء اقتصادها المتهالك تمكّنت هذه الأخيرة أولاً بعد استرجاع سيادتها الوطنية ثم استقلالها الاقتصادي من العمل على وضع خطط لبناء الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتطبيق النهج الاشتراكي الذي يعزّز للدولة دورها الاقتصادي وهذا من خلال عديد المخططات التنموية، وكون الاقتصاد الجزائري يصنّف من ضمن الاقتصاديات النفطية في العالم (المرتبة 14 عالمياً والتاسعة من حيث التصدير لعام 2013)، فإن اعتماده في تمويل موازنته العامة تتأتى من خلال ما يدرّه هذا القطاع من مداخيل (تساهم في الغالب بأكثر من ثلثي ايرادات الموازنة العامة في البلاد بنسب تفوق 66 في المائة كمتوسط)، إلا أنّه ونظراً لتركّز مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائر تعرّض هذا الأخير إلى صدمة اقتصادية حادة سنة 1986 نتيجة للانهيار الكبير لأسعار النفط، تبع ذلك أزمة اقتصادية حادة وانفجار اجتماعي (نظراً للأزمة النفطية عام 1986 والهبوط الحاد لأسعار النفط تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة اقتصادية واجتماعية حادة ترتب عنها انهيار القدرة الشرائية للمواطن وفقدان عديد المواد والسلع الغذائية في الأسواق والمحلات التجارية هذا على الجبهة الاجتماعية، أما على الجبهة الاقتصادية فقد تسبب ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار وتسجيل مستويات عالية من التضخم الذي تجاوز 42 %، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد انخفضت إلى 01 % بين عامي 1986-1987 بعدما كان 3.5 % عام 1985) أدخل الجزائر في حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع صندوق النقد الدولي.

واستكمالاً لمسار الإصلاحات منذ 1989 فقد تبنت الجزائر خيار التوجه نحو اقتصاد السّوق كبديل للنهج الاشتراكي المتبنى سابقاً، وهذه الرؤية تجسدّت من خلال ما جاء في تقرير بنك الجزائر لسنة 2008 كما يلي:

إن التنويع الضروري للموارد يتطلب إعادة بعث النسيج الصناعي وتكثيفه، وإنعاش الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، وهما عاملان ضروريان لضمان نمو مستدام وتلبية الحاجيات الأساسية للأمة (تقرير بنك الجزائر 2008، ص47).

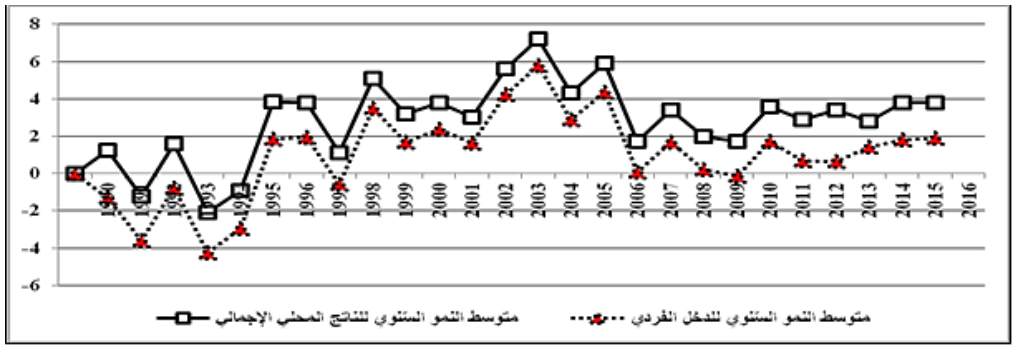

شكل (1): تطور معدلات نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي والفردي للجزائر خلال الفترة (1990-2016)

(الشكل: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات UNCTAD).

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (1) أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي بلغ أقصاه محققاً نسبة نمو تقدر بـ 07.2% سنة 2003 بقيمة 93431.2 مليون دولار أمريكي، وهي السنة التي أعقبت الارتفاع في أسعار النفط العالمية، انعكس ذلك على نسبة

نمو دخل الفرد الجزائري الذي ارتفع إلى 5.80% لنفس السنة منتقلاً من 2675.72 دولار أمريكي سنة 2002 إلى 2830.96 دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لسنة 2005)، وفي سنة 2004 شهد الدخل الفردي انخفاضاً بنسبة 02.87 % مقارنة بسنة 2003 (2912.29 دولار أمريكي)، وهذا مدفوع بالنمو الديمغرافي البالغ نسبة 01.38% مقارنة بالسنة السابقة، توالت نسب النمو في التراجع إلى غاية سنة 2007 أين عرف تحسناً (3.4%) مقارنة بسنة 2006 (1.7%).

وبدءاً من سنة 2008 عرفت نسب النمو تراجعاً محسوساً نتيجة للصدمة الخارجية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري نتيجة للأزمة المالية العالمية، كون هذا الأخير يعاني من التبعية القوية في صادراته على المحروقات، كما أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات هذا القطاع في نفقاتها الإجمالية، بالإضافة إلى هذا فإن ضعف تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الإنتاج الفلاحي والنمو الصناعي غير كافية، الأمر الذي يؤدي لأن تكون مجموعة هذه العوامل مؤثر في وتيرة النمو الحقيقي للجزائر، وفي السنوات التالية 2010 2011 و2012 شهدت معدلات النمو تحسناً لكن بوتيرة متواضعة 3.6 2.9 و03.4% على الترتيب وهذا مقارنة بسنة 2009 المسجل للنسبة 1.7% كحد أدنى بعد أزمة 2008.

وفي السنوات التالية تواصلت وتيرة النمو للناتج الإجمالي الجزائري أين بلغت نسبة 02.8 في المائة سنة 2013 (تراجع بمقدار 0.6% مقارنة بالسنة السابقة) واستقرت عند 03.8 في المائة لكل من سنتي 2014 و2015 وهذا يعود للمشاريع والخطط التنموية التي باشرتها الحكومة لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر. ولأجل تتبع وتيرة التطور في المساهمات لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري عبر الفترات المختلفة نورد الشكل البياني رقم (2):

جدول (1): نسبة مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2016

	الاستهلاك الخاص	الإنفاق الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الواردات
متوسط الفترة	50785.115	24708.1765	54368.03	29232.226	39297.82
القيمة العظمى	77746.35 (2014)	42476.7 (2012)	97554.17 (2014)	48714.92 (2005)	68262.38 (2014)
القيمة الدنيا	23823.88 (سنة 1991)	6939.653 (سنة 1990)	11181.89 (سنة 1997)	9749.532 (سنة 1994)	10333.26 (سنة 1997)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات (UNCTAD STAT).

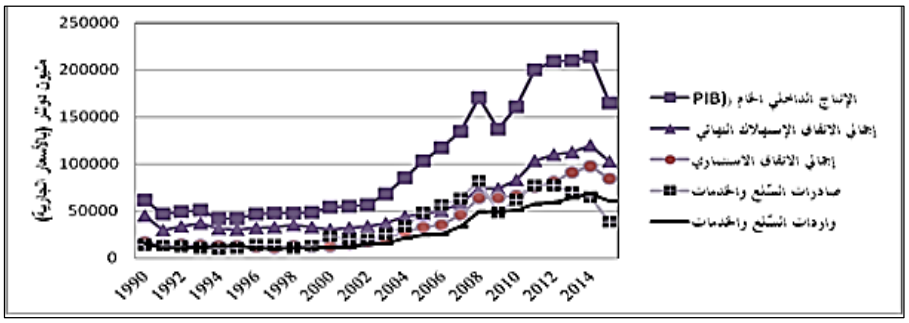

شكل (2): تطور مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2015

(الشكل): من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (1) أعلاه).

يتضح من الجدول رقم (1) المعزّز بالشكل رقم (2) أن الصادرات تعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهمت خلال الفترة محل الدراسة بنسبة 25.52% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، يليه الإنفاق الاستهلاكي الخاص

بنسبة 24.71%، ثم الاستثمار بنسبة 24.35%، وتأتي الواردات في المرتبة الرابعة بنسبة 16.35%، ثم يأتي الإنفاق الحكومي في المرتبة الاخيرة بنسبة مساهمة 09.06% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، ومن خلال النسب المبيّنة في الجدول لكل من القيمة الدنيا والعظمى لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ أن القيم الدنيا تركّزت في سنوات التسعينات (1990، 1991، 1994، 1997) وهي السّنوات التي أعقبت الفشل الاقتصادي في الجزائر نتيجة للانخفاض الحاد في إيرادات الدولة من العالم الخارجي وانحصار الموازنة العامة وتسجيلها لمعدلات سلبية في أرصدتها، كما أنه في هذه الفترة باشرت الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي (برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي)، أين تم فيه التخلي عن برامج الدعم الموجهة للطبقات الضعيفة، كما تم تجميد العديد من المشاريع العمومية مع العمل على خصخصة العديد من الشركات والمؤسسات العمومية (1997) بدعوى الإفلاس وعدم جدوى هذه المؤسسات اقتصادياً.

أما القيم العظمى فقد تبيّنت خلال السنوات (2005، 2012، 2014) وهي سنوات تلت الزيادات في أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية، ما مكّن الجزائر من تحقيق فوائض مالية معتبرة تم استغلالها في دعم مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

- **القطاعات البديلة غير النفطية التي تدعم سياسة التنويع والخروج من الأزمة:**

تمكنت الجزائر بفضل الطفرات في الأسعار النفطية التي عرفتها الأسواق العالمية من تحقيق فوائض مالية معتبرة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مع تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى نمو الدخل الفردي وتحسّن المؤشرات الاجتماعية في الجزائر، وخلالها توسعت الحكومة في التخصيصات المالية الموجهة إلى قطاع الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، وهذا بدوره يعمل على تحفيز القطاع الخاص لزيادة استثماراته، إلا أن هذا التوسّع في جانب العرض ما لم يكن مستنداً إلى رؤية تنموية واضحة أو خطة استراتيجية بعيدة الأمد، سيعمل على اهدار الفوائض المالية المتأتية من قطاعات ناضبة (غير متجددة) وتحطيم للثروة (Wealth Destruction) وهو في حق الأجيال الحالية والقادمة يعدّ خسارة كبيرة وعطاء بلا مقابل.

لذلك وبناء على ما تقدّم وسعياً للحفاظ على الفوائض المالية المصاحبة للطفرات النفطية التي تشهدها الأسواق العالمية عملت الجزائر إلى استحداث آلية يتم من خلالها الاحتفاظ وإيداع الجزء المتبقي من الإيرادات بعد تخصيص حاجات التنمية الوطنية في شكل احتياطيات من العملة الصعبة في صندوق ضبط الإيرادات (صندوق ضبط الموارد تم إنشائه بمقتضى القانون 2000-02 المؤرخ في 2000/06/27 المتعلق بقانون المالية التكميلي 2000، حيث ينص على أنّه: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويفيد هذا الحساب أولاً في باب الايرادات فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، ثانياً في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، وتخفيض الدين العمومي، ويعتبر وزير المالية الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب عن طريق التنظيم).

حيث يفيد هذا الحساب أولاً في باب الإيرادات أن فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، ثانياً في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السّنوي والحد من المديونية العمومية، وتخفيض الدين العمومي، ويعتبر وزير المالية الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب عن طريق التنظيم.

ومنه انطلاقاً من مجموعة هذه الإجراءات فإن الجزائر تولي أهمية بالغة لضبط الإنفاق بشقيه الاستثماري والجاري، مع محاولة إيجاد بدائل تنموية أخرى عن طريق العمل على استكمال الإصلاحات الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إما عن طريق الإعفاءات والتحفيزات الضريبية أو عن طريق فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية من الخارج.

وعن طريق تحليل مبسّط لهيكل الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي نجد:

جدول (2): مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000– 2015)

النشاط	2000	2005	2010	2012	2013	2015	2016
الزراعة	8.4	7.7	8.5	9.0	9.9	11.5	11.6
الصناعة	58.60	59.73	51.41	50.73	47.60	24.3	20.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد (أعداد متفرّقة 2000، 2017).

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتبيّن تراجع نسبة مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 58.60 إلى 47.60 في المائة، وهذا راجع بالأساس إلى انكماش قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وفي المقابل نجد فإن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تشهد تزايداً بتسع أعشار من المائة بين سنتي 2000 و2013، وهي مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في الميدان الفلاحي متواضعة جداً وأقل من المستوى المطلوب، بالرغم من تعاظم موارد الثروة النفطية الذي يتيح فتح المجال أمام الاستثمار في هذه القطاعات البديلة وعمل نهضة تنموية حقيقية.

والحقيقة أن الاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصاديات النامية الأخرى ذو طبيعة ازدواجية مجزأ إلى قسمين منعزلين عن بعضهما الأول (قطاع الصناعة) موجه نحو التصدير، أما القطاع الثاني عبارة عن قطاع متخلف تقليدي (قطاع الزراعة) يحتوي السّواد الأعظم من قوة العمل، لذلك ظاهرة الاستبعاد وعدم التكامل بين القطاعين يكون من الطبيعي ملاحظته في مثل هذه الاقتصاديات، وهذه الظاهرة أشار إليها هوليز جنيري (Hollis Chenery) والمشاركين معه، من عدم وجود نموذج واحد للتغيرات في حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العالم النامية، في المقابل واستكمالاً لجهود هوليز فإن نموذج رانيز ـ في (Ranis- Fei) بالإضافة إلى كونه نموذجاً من الممكن أن يفيد الدول النامية في تحليل مشكلات التخلّف فإنه يعمل كذلك على المساعدة في دراسة معدلات التغييرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، والتي تعدّ من العناصر الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

لذلك ومن أجل الخروج من ضائقة الوقوع في شَرَك القطاع الواحد والوحيد في إيرادات الدولة، لا بدّ من فهم الحاجة إلى ضرورة عمل إصلاحات في الاقتصاد، عن طريق وضع سياسات هيكلية تهدف إلى خلق مشروعات تنموية بشكل جدّي وواضح، يتم فيها تعبئة القوة المحركة في الاقتصاد كالشباب الطموح، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من الوضعية المالية المتأتية من الفوائض النفطية خلال حدوث الطفرات النفطية في الأسواق العالمية.

لهذا فإن المشروع الاقتصادي الذي يتطلب على الجزائر بنائه للخروج من واقع الاعتماد على القطاع الوحيد، في سبيل التوجه نحو مفهوم التنويع الاقتصادي، وعمل نهضة لتحريك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني، والمقصود هنا القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة للإقلاع الاقتصادي، من الممكن أن نقسّمها إلى أربعة محركات أو ورشات كبرى زائداً المحطة أو الورشة الخامسة (04 + 01) المعرفية (بناء اقتصاد المعرفة بكل مضامينه)، مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة ومفهوم العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المحرّكة لعجلة التنمية الاقتصادية، بحيث يتم التفاعل بين القطاعات عن طريق الروابط الأمامية والخلفية المؤدية إلى حفز الاستثمار والإنتاج بين تلك القطاعات، بالشكل الذي يؤدي إلى التعجيل في معدلات النمو الاقتصادي وخلق صناعات جديدة تدعم تنفيذ الخطط التنموية (تم في هذا الجزء تبني فكرة ألبرت هرشمان (Albert Hirschman) حول ما جاء في نظريته للنمو غير المتوازن، حيث يفضّل اتجاه التركيز على حالة عدم التوازن بين الهياكل أو البنى الارتكازية (مادية أو اجتماعية) والاستثمار في الأنشطة المنتجة مباشرة، عن طريق فهم كيفية تأثير الاستثمار بنسب مختلفة على هاذين العنصرين، والفكرة الرئيسية لهرشمان هنا هي مسألة الروابط (Linkages) بين الصناعات والقطاعات الاقتصادية.

المحرك الأول، قطاع المحروقات: خلال التحليل للاقتصاد الجزائري تبيّن أن قطاع المحروقات يحظى بأهمية كبيرة في

الاقتصاد الوطني، كون هذا الأخير يساهم بحوالي 66 في المائة من إيرادات المالية العامة للدولة كمتوسط سنوي، كما أنّه يحوز على النصيب الأكبر من إيرادات الدولة من العالم الخارجي بنسبة تفوق 97 في المائة من الصادرات الإجمالية، وهذا ملاحظ في سلسلة القيمة المعبّرة عن تطور الصادرات من المحروقات يجد التزايد المستمر في قيم السّلسلة إلى غاية سنة 2013 أين بدأ التراجع في القيم نتيجة الانخفاض في سعر وحدة الصادرات من البترول (انظر الملحق 01)، لهذا فإن فك الارتباط عن التركّز الكبير حول هذا القطاع في الأجل القصير والمتوسط يكون من الصعب جداً، خاصة مع تسجيل انخفاض في معامل هيرفندال–هيرشمان (HHI) لتنويع الصادرات من 0.97 (1980) إلى 0.95 (2014) الدالة على تحقق تنوّع طفيف جداً في بنية الصادرات (محمد كريم قروف، 2016)، لذلك فمن خلال الاستغلال الأمثل لحصيلة هذا القطاع يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1– الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة في هذا القطاع بتمويل الحاجات، وتنشيط الاستثمارات المنتجة في الاقتصاد.

2– تحديد استراتيجية اقتصادية وطنية جديدة، تتمكن من خلالها الجزائر من إيجاد بدائل طاقوية جديدة واستغلالها استغلالاً أمثل، مع العمل على تطوير الطاقات المتجددة.

3– كذلك ومن أجل فك الارتباط بقطاع المحروقات، لا بدّ من تحديد مكانة هذا الأخير في الاقتصاد وآفاقه المستقبلية في ظل الأزمات السّعرية والكميات المنتجة في الأسواق العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الثروة يطالها النضوب وعدم التجدد.

المحرك الثاني، قطاع الصناعة: تعتبر الجزائر في مجال الصناعة من الدول التي سارعت إلى التصنيع وإقامة صناعات جديدة (يجدر الإشارة إلى أن الجزائر استندت في نظامها الصناعي في الستينات على تصورين أساسيين أحدهما متأثر بنظرية أقطاب التنمية لفرانسوا بيرو والصناعات المصنعة لـ: ج. د. دوبرنيس، والآخر تطبيقي يأخذ محتواه من مخطط قسنطينة الموضوع من قبل السلطات الفرنسية قبل الاستقلال.)، إدراكاً منها لما يمكن تحقيقه في مجال كفاية السّوق المحلية والتوجه نحو التصدير، واعتقاداً منها بأن التقدّم الاقتصادي والنهضة الحضارية تكون مرادفة للتصنيع (Harry Jhnson)، لذلك فإن هناك عدة أسباب دفعت هذه الأخيرة لأن تضع استراتيجية للتنمية الصناعية. والشواهد التجريبية تبيّن أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر مصدرها الصناعات الاستخراجية نظراً لوفرة الموارد الطبيعية فيها، وهذا القطاع إذ يمثل مركز ثقل بالنسبة لعديد من الدول العربية نتيجة لزيادة كمية الإنتاج وارتفاع أسعار النفط، وحيث نجد الجزائر تقع ضمن دائرة هذه الدول وهذا كما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، إلا أن الاعتماد المفرط على هذا النوع من الصناعات لن يكون له أثر على الاقتصاد الوطني، بالشكل الذي من الممكن أن تحدثه الصناعات التحويلية، خاصة تلك الصناعات التحويلية ذات الصلة بالنفط ومشتقاته، كون هذه الأخيرة تشمل على إنتاج السّلع التي تتطلب بعض التحويل من مواد أولية أو شبه مصنّعة إلى حالة جديدة ذات قيمة مضافة على قيمة المواد الأولية، لهذا فإنه ستكون نسبة هذه القيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر مع احتواء عدد أكبر من العمالة المنعكسان في النهاية على الدخل الفردي بالارتفاع، ولبيان الأهمية النسبية لقيمة الناتج الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي نورد الجدول التالي:

جدول (3): قيمة الناتج الصناعي الجزائري لسنوات مختارة خلال الفترة (1990–2016)

المؤشرات (مليون دولار)	1990	2000	2005	2010	2013	2016
الصناعة الاستخراجية						
القيمة المضافة	–	21.536	45.786	56.426	65.359	24.138
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)		–	46.0	36.2	28.9	15.0
الصناعة التحويلية						

المؤشرات (مليون دولار)	1990	2000	2005	2010	2013	2016
القيمة المضافة	–	3.167	4.596	6.727	9.035	8.884
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	–	–	4.3	4.2	4.00	5.5
إجمالي القطاع الصناعي						
القيمة المضافة	40.76	48.38	59.16	66.56	72.14	33.022
معدل النمو السنوي (%)	2.55	4.32	5.57	3.6	2.3	–
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	48.16	58.60	59.73	51.41	47.60	20.5

- تشير علامة (–) إلى عدم توفر البيانات.
- **المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة)، تقرير التنمية العالمية 2015.

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول تراجع الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أمام تزايد ذات الأهمية في الصناعة الاستخراجية، وهذا بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية مقارنة بالصناعة الاستخراجية، وهذا يدعو إلى التفكير في عمل إصلاح نحو تحرير الصناعة التحويلية وتعزيز الجهود نحو فك الارتباط والاعتماد على الصناعة الاستخراجية.

لذلك واستكمالاً لمسيرة الإصلاح وتطبيقاً للاستراتيجية الصناعية الجديدة، يتحتم على الجزائر أن تعمل في ظل مناخ تسوده العولمة والانفتاح والتنافسية العالمية في مجال الصناعات، بعيداً عن النظرة والتفكير السّائدين عهد السّبعينيات من التوجه نحو الشرق وعدم الاعتبار للتطورات في المشهد الاقتصادي العالمي، مع العمل على التوظيف الكامل للقدرات الإنتاجية لعوامل الإنتاج والمصانع المقامة تماشياً مع التقديرات المتوقعة منها.

وفي الأخير لا بدّ من التنويه بالعلاقة بين المحركين الأول والثاني (قطاع الطاقة والقطاع الصناعي) كونهما مكملين لبعضهما البعض بنوع من العلاقات الأمامية والخلفية، لذلك يتوجب على صنّاع السّياسة والقرار أن يعملوا على ربط السّياستين بعضهما ببعض للأهمية البالغة التي يتضمنها كل قطاع لوحده والقطاعين معاً.

المحرك الثالث، قطاع الزراعة: تأتي الأهمية لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني من خلال عملها على توفير الحاجات الغذائية (الأمن الغذائي) وتوفير الموارد النقدية، بالإضافة إلى توفير العمل للقطاع الزراعي والقطاعات اللازراعية، فتحقيق الهدف الأول لوحده يعدُّ تحدياً كبيراً، كونه مرتبط بعدّة متغيرات في مقدّمتها الزيادة السُّكانية مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة، يرافقه ارتفاع في الميل الحدّي لاستهلاك الغذاء، أما الهدف الثاني من توفير للموارد النقدية تتأتى من خلال التّوسع في المحاصيل النقدية (Cash Crops) أو المحاصيل التي تتّسم بالمقدرة التصديرية، خاصة وأن الجزائر تمتلك مساحة زراعية تقدّر بـ 8.458 مليون هكتار (18% من المساحة الإجمالية للبلد)، والمستغلة منها تقدّر بـ 2.4 مليون هكتار (28% من المساحة الزراعية الإجمالية)، وهي إمكانيات (هبات) طبيعية قادرة على توفير مكتسبات عدّة في ميدان القطاع الفلاحي، مع تميّز مناخ الجزائر بالتنوّع (المؤدي لتنوّع المحاصيل)، إضافة إلى الإمكانيات البشرية المتوفرة في قطاع الزراعة، وفيما يلي بعض المؤشرات المعبّرة عن حصيلة القطاع الزراعي في الجزائر ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (4): الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه لسنوات مختارة خلال الفترة (2005-2016)

المؤشرات	2005	2010	2014	2015	2016
الناتج الزراعي (مليون دولار)	7.927	13.644	21.990	19.274	19.274
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	241	379	562	482	456
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	7.7	8.5	10.3	11.7	11.6
معدل التغير السنوي للناتج الزراعي (%)					
2009 – 2000	2012 – 2000	2016 – 2010	2016 – 2015		
12.0	11.5	5.3	3.6-		

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2017 وأعداد متفرقة.

الحقيقة أن الجزائر حققت نتائج مقبولة في هذا المجال خاصة مع إطلاق المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية عام 2000، وأدلّ على ذلك التطور في الناتج الزراعي السّنوي ونسب المساهمة في الناتج الآخذة في الارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا بالرغم من ظهور معدل التغيّر السنوي للناتج الزراعي سلبي لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وبالموازاة مع هذه المقدرات فإن الجزائر تحوز على موارد مائية هامة تمكنها من زيادة المساحات المسقية، فبحسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2013 فإن الجزائر تحوز على موارد مائية طبيعية متجددة تقدّر بـ 11.50 مليار مكعب سنوياً باستخدام سنوي يصل إلى 4.6 مليار مكعب يستغل منها فقط 60 في المائة، أما قوى العمل فتصل إلى 3.412 ألف نسمة (2015) بنمو 0.3 مقارنة بسنة 2014 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بقوى العمل الكلية المقدّرة بـ 17.369 ألف نسمة لنفس السنة، لذلك فإنه مع حجم المقدرات المتوفرة في هذا القطاع كان من الضروري العمل على تحسين الإنتاجية القطاعية أو على الأقل المحافظة على التوازن في الميزان الزراعي، وهذا من خلال إيلاء الاهتمام للقطاع وتشجيع الاستثمار فيه.

وهنا كذلك لا بدّ من محاولة الربط بين هذا القطاع والقطاع الثاني (الصناعة)، من خلال التنسيق القطاعي خلال إعداد الاستراتيجيات المعدّة في كل قطاع، وهذا لتحقيق الأهداف الواردة مطلع هذا الجزء.

المحرك الرابع، قطاع السّياحة والصناعات التقليدية: تحظى السّياحة بأهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية والدولية، حيث تم الاعتماد عليها في تمويل اقتصاديات كثير من الدول التي نجحت في زيادة دخولها من هذا القطاع، وتعتبر السّياحة في عالم اليوم مورد هام ضمن موارد الدولة لتمويل ماليتها العامة، الأمر الذي جعل هذا القطاع يطلق عليه بـ (العملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً) من خلال آثار السّحب الأمامية والخلفية التي تحدثها في قطاعات الاقتصاد الرئيسية (تتمثل آثار السّحب الخلفية في المنتجات الوسيطية من مختلف القطاعات الأخرى التي يستهلكها قطاع السياحة (النقل، الزراعة، الصناعات الغذائية ...)، أما الآثار الأمامية فتتمثل فيما تستهلكه وسيطياً القطاعات الأخر من منتجات القطاع السّياحي (الإيواء، الانتاج الغذائي السّياحي ...). ، لذلك نجد الجزائر تولي أهمية بالغة لهذا القطاع حيث انتقلت مداخيل القطاع من 200 مليون دولار أمريكي (2004) إلى 1313 مليون دولار أمريكي (2013)، ومن 1.195 مليون وافد (2004) إلى 3.098 وافد (2013)، كونها تتمتع بمؤهلات ومقومات كبيرة (الإرث التاريخي والثقافي) تجعلها في صدارة الدول السّياحية، ومن أجل تجسيد هذا المسعى جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحية (SDAT) لآفاق 2020 وهذا في إطار السّياسة الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات.

حيث يستمد هذا المخطط مرجعيته من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، والذي من خلاله تم إبراز أهم معالم تحقيق

التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والتي منها السّياحة، حيث نجد من أهدافه ترقية الوجهة السّياحية الجزائرية وجعلها الوجهة المفضلة، بالإضافة إلى تطوير المراكز السّياحية وترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص مع تشجيع دعم السّياحة المحلية، وبجانب السّياحة نجد الصناعات التقليدية كموروث ثقافي وإرث تاريخي يعكس التنوّع في مجال عادات البشر وتقاليدهم، ويبيّن مسيرة النهضة التنموية لمراحل الانتقال التي عاشتها الشعوب الجزائرية على مر العصور.

المحطة الخامسة، القطاع المعرفي (knowledge stations): في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أصبحت الاقتصاديات المعرفية والمبنية على المعرفة تتصدّر النجاح والرّيادة في عالم المال والأعمال، كون العالم اليوم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على العلم والمعرفة وطرق التسيير الحديثة المبنية عليه، وليس فقط على الرأسمال المادي والبشري.

لذلك فإن الأخذ بتطوير قطاعات الاقتصاد الرئيسية كأسلوب للعمل على تنويع مصادر الدخل، لا بدّ وأن يرافقه تحوّل مماثل في التكنولوجيات الحديثة، التي ترفع من الإنتاجية وتعمل على تكثيف رأس المال وابتكار أساليب حديثة في الإنتاج، خاصة وأنه خلال تحليل القطاع الصناعي في الجزائر، وُجد أن المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة الصناعية التحويلية تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى، كما أن نسبة الأداء المعرفي المشارك به في هذه الصناعات يعدّ كذلك ضعيفاً، لهذا فإن السّعي نحو مزيد من التطور في هذه القطاعات لا بدّ وأن يجانبه مزيد من توفير القدرات التعليمية والبحث العلمي، وهذا عن طريق دعم التوجه القائم على المعرفة والتطوير، وتشجيع المبادرات الخاصة في مجال الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، مع الحرص على توفير الدعم والرعاية لها، والأخذ بهذه الأسباب من شأنه أن يرفع مكانة الاقتصاد الوطني في السّاحة العالمية، ويتيح مجالاً أوسع للمبادلات التجارية وإقامة العلاقات الدولية.

4- الخاتمة:

أمام الإرادة القوية للتغيّر ومحاولة التوجه نحو تجسيد مخطط التنويع الاقتصادي في الجزائر، تظهر الجهود واضحة من صنّاع القرار خلال سّعيهم الحثيث نحو تنفيذ برامج ومخططات تنموية هادفة إلى ترقية الاقتصاد الوطني، وهذا كلّه للخروج من دائرة الأزمة وخطر الاعتماد على مصدر واحد للدخل الوطني، لذلك فبذل الجهود وتفعيل قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بشكل تكاملي وشامل، من شأنه أن يحدث قفزة نوعية نحو بناء مشروع اقتصادي وطني واسع النطاق، وهذا بالأخذ بالمحركات (أو الورشات) الأربع السّابقة الذكر والمتمثلة في كل من الزراعة، الصناعة، السّياحة والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى المحطة الخامسة المشار إليها (04+01) والمتمثلة في قطاع الاقتصاد المبني على المعرفة، والذي ينتقل مداه وأثره إلى مختلف القطاعات الأربع الأخرى ويعمل على تحديثها وتطويرها لمواكبة المشهد الاقتصادي العالمي.

لذلك أمام هذه المحطات والمشاريع ندرك قناعةً حجم التحديات وثقل تجسيدها على أرض الواقع، نظراً للوضع الرّاهن في السّاحة العالمية وعلى المستوى المحلي، خاصة مع تدهور الوضعية المالية وتآكل الاحتياطيات الوطنية من العملة الأجنبية في السّنوات الأخيرة جراء الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولإبقاء واستدامة عوامل النجاح لخطط التنويع الاقتصادي والخروج من خطر التركيز على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل يتوجب:

1- إيلاء الأهمية لمشروع التنويع الاقتصادي، والتفكير في الخطر الممكن حدوثه نتيجة لتركّز الدخل على مصدر واحد لتمويل الخزينة العامة للدولة، ما يتسبب في انتقال التأثير إلى بقية القطاعات الاقتصادية عبر قناة الإنفاق العمومي.

2- إرادة التغيّر والشروع في تطبيق مخطط التنويع الاقتصادي، نجده متجسّد فعلاً في البلدان الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية، على عكس تلك البلدان التي تمتلك مقدرات معتبرة من هذه الموارد أين فشلت في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوّع، لدى تطلّب الحرص وبذل الجهد نحو عمل إصلاحات وتغييرات في سبيل فك الارتباط وإقامة قاعدة اقتصادية وطنية بعيدة عن خطر التركيز على قطاع واحد.

3- أثبتت الشواهد التجريبية أن هناك عوامل مشتركة في البلدان التي قامت بإصلاحات لسياساتها من أجل التنويع الاقتصادي

تسهم في إنجاحها منها توفر عامل الاستقرار السّياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى العمل في إطار مشترك مع القطاع الخاص، مع الحرص على إقناعه في كونه طرف مهم في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي.

4- بالإضافة إلى ما تقدّم من عوامل النجاح الداخلية، فإن هناك مجموعة من عوامل التوازن الخارجية تؤثر على إمكانيات التنويع الاقتصادي، كالانفتاح على الاستثمار والخبرات الأجنبية والعمل على ولوج الأسواق الدولية للصادرات، بالإضافة إلى الإدارة الجيّدة لمعدلات الصرف تجنباً لحصول تغييرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية.

5- كذلك ومن أجل استكمال عملية نجاح وتحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد، لا بد على الدولة أن تحرص على توفير بيئة ملائمة لعمل المؤسسات في القطاع الخاص والمبادرات الفردية، كالعمل ضمن مفهوم الحوكمة الرشيدة والشفافية والحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية والقوانين والتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات، مع الأخذ بتحديثها بما يتماشى والتطورات في المشهد الاقتصادي العالمي.

ملحق: قيمة الصادرات والاحتياطي الإجمالي للعملة الصعبة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2016)

قبل الأزمة المالية العالمية 2008

المؤشرات (مليار دولار أمريكي)	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات (F.O.B):	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
• المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
• خارج المحروقات[01]	0.67	0.74	1.13	00.98	1.40
	(2.1)	(1.6)	(2.1)	(1.6)	(1.8)
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	43.11	56.18	7.78	110.18	143.10
بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات	23.72	27.36	36.66	39.73	34.99
سعر وحدة صادرات البترول (دولار/برميل)	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97

بعد الأزمة المالية العالمية 2008

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات (F.O.B):	45.186	57.090	72.888	8.6207	65.823	61.172	35.138	29.668
• المحروقات	44.415	56.121	71.661	70.571	63.662	58.362	33.081	27.887
• خارج المحروقات[01]	0.77	0.96	1.22	2.048	2.161	2.810	2.57	1.781
	(1.7)	(1.7)	(1.7)	(2.82)	(3.28)	(4.59)	(5.85)	(6.0)
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)[02]	148.910	162.221	182.224	190.661	194.71	179.61	144.67	114.39
بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات[02]	36.405	38.326	36.765	36.516	32.78	28.19	25.92	/

المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات	المؤشرات
سعر وحدة صادرات البترول (دولار/برميل)	62.250	80.150	112.943	111.045	109.0	100.2	53.1	45.0
التضخم المتوسط السنوي	/	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	**6.40

(01): تمثل الأرقام بين قوسين نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية، (02): البيانات الواردة للفترة (2009– 2010) مستهلة من قاعدة بيانات البنك الدولي، (*): مؤشر التضخم لهذه السنوات مأخوذة لنهاية الفترة، أمّا (**) فمأخوذة لنهاية الفترة.

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2008–2012)، بيانات البنك الدولي 2016 http://data.albankaldawli.org/indicato

قائمة المراجع

1. المعهد العربي للتخطيط (2016)، التنويع الاقتصادي (برنامج تدريبي عبر الانترنت)، على الرابط: http//www.arab-api.org، الكويت، شوهد يوم 2016/08/12.
2. عاطف لافي مرزوق، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلالات، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24، 2013، ص 10.
3. بن علي، قريجيج. زايري بلقاسم (2016). أثر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلّد (7)، العدد (12): 242–271.
4. قروف، محمد كريم (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (9)، العدد (2): 632–664.
5. التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لعام 2013.
6. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر: www.ons.dz.
7. النجفي، سالم توفيق. القريشي محمد تركي (1988). مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل- العراق، صفحات متعددة.
8. عبد المجيد بوزيدي (2008)، الجزائر 2020 ... الورشات الأربع (ترجمة إيمان بن محمد)، جريدة الشروق 2008/08/07 (العدد 2373).
9. غطاس، عبد الغفار(2016). الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2012)، اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 181–182.
10. بن بوزيان، محمد(2015). دراسة محددات السّياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية للأقاليم السياحية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص163–167 (بتصرف).

Abstract:

In this paper we are going to cover philosophy of economic variety. How we can exit from that model wich has one income resource to another model has variety of resources. The best method to do that is via analytic potential resources in Algeria Economic. How we can maximize benefits from this resources. We found from this analysis lack of capacity production and limited Economic power in Algeria regardless huge capacity production and variety of Economic resources. Also we discovered the Economic reform was very slow in period we covered in this research.

Keywords: economy diversification, Algerian economy, developmental alternatives, economic engine.